المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية المجلد12 (2) العدد 17/ ديسمبر 2021

الأمن والديمقراطية في المنطقة المغاربية: جدلية السبب والنتيجة: دراسة حالة الجزائر

Security and Democracy in the Maghreb: The Dialectic of Cause and Effect: The Case Study of Algeria

د. عميري عبد الوهاب (*)

تاريخ الاستلام: 2021/09/23 تاريخ القبول: 2021/11/18

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة تحليل موضوع الأمن والديمقراطية في المنطقة المغاربية، وبيان كيف أن دول المنطقة تتخبط بين الأمن والديمقراطية. فبعدما كان يرجى من الديمقراطية أن تكون رافعة للأمن، أصبحت سببا للتهديد الأمني، وهو ما أفرز جدلية السبب والنتيجة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تجسيد الديمقراطية بهدف تحقيق الأمن يحتاج إلى شروط خاصة..

كلمات مفتاحية: أمن، ديمقراطية، أمن ديمقراطي،جدلية السبب والنتيجة.

Abstract:

This study aims to analyze the issue of security and democracy in the Maghreb and to display how countries in this region have been struggling to balance between these two imperatives. A dialectic of cause and effect has arisen in academic circles given the fact that while democracy had been dubbed a lever for security and stability, the path to it has become a source of instability, unrest and threats. Accordingly, this study argues that the entrenchment of democracy in the Maghreb with the aim of maintaining national security requires specific conditions that are to be explained in this article.

Keywords: security, democracy, democratic security, the dialectic of cause and effect.

(*)- أستاذ محاضر أ بجامعة أمحمد بوقرة (بومرداس) -كلية الحقوق والعلوم السياسية

a.omiri@univ-boumerdes.dz

مقدمة:

يرتبط الأمن والديمقراطية في المنطقة المغاربية ككل، والجزائر تحديدا، ارتباطا وثيقا، لدرجة تشكيلهما لجدلية السبب والنتيجة، بمعنى أن الأمن والديمقراطية يكونان سببا ونتيجة لبعضهما البعض في آن واحد. فمسارات العملية الديمقراطية تستهدف إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية كفيلة بتحقيق الأمن بمعناه الواسع، وغالبا ما يترتب على تعطيل العملية الديمقراطية بروز بيئة مواتية للفساد والمشاكل الاجتماعية، والتدهور الاقتصادي، وغيرها من التداعيات التي من شأنها زعزعة استقرار الدولة، وتهديد أمنها القومي بكل ما يحمله الأمن من مدلول.

وتتميز الحالة المغاربية بمفارقة مفادها أن محاولات تبني العملية الديمقراطية يكون نتيجة لتدهور أمني، وبالتالي يكون الهدف من تلك المحاولات تحسين الظروف السياسية والاقتصادية لتعزيز فرص تحقيق الأمن والحفاظ عليه. لكن الملفت للانتباه أن العملية الديمقراطية سرعان ما يتمخض عنها تدهور أمني، بسبب انحرافها عن مقاصدها، وإفراغ التجربة الديمقراطية من محتواها الأصيل. وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة في بحث سبل نجاح العملية الديمقراطية في المنطقة المغاربية، عموما، والجزائر تحديدا، لتحقيق الأمن كهدف استراتيجي.

وهكذا، بعدما كان يرجى من التجارب الديمقراطية أن تكون سببا لتحقيق الأمن في الدول المغاربية، أصبح التهديد الأمني هو النتيجة المتكررة لتلك التجارب العرجاء، مما أفرز جدلية السبب والنتيجة بين الأمن والديمقراطية. وهذا ما تسعى هذه الورقة البحثية تحليله من خلال الإشكالية التالية:

الإشكالية : كيف تتشكل جدلية الأمن والديمقراطية في المنطقة المغاربية، وما هي شروط نجاح العملية الديمقراطية الآمنة و الأمن الديمقراطي من خلال حالة الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالأمن الديمقراطي؟
- كيف تتشكل جدلية الأمن الديمقراطي"
- كيف تؤثر الاحتياجات الأمنية في الممارسات الديمقراطية "
- ماهي شروط نجاح العملية الديمقراطية الآمنة والأمن الديمقراطي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- هناك أثر إيجابي لتفعيل قيم الديمقراطية على تحقيق الأمن.
- كلما تمت مراعاة شروط نجاح العملية الديمقراطية، كلما تحقق الأمن
- كلما تم ضبط العلاقات المدنية العسكرية استرشاد بتجارب دول أخرى، كلما تعززت فرص نجاح العملية الديمقراطية في الجزائر، وتحقق هدف الأمن.

أولا. الأمن والديمقراطية في المنطقة المغاربية

إن المتتبع لتطورات الوضع في الدول المغاربية منذ استقلالها، يتوقف عند ظاهرة مشتركة ملفتة للانتباه، ومثيرة للحيرة. فبالرغم من تمتع هذه الدول بمقومات بشرية و طبيعية، إلا أن ثقلها في المنظومة الدولية و ترتيبات القوة العالمي مازال ضعيفا. كما أن درجة الشعور بالأمن مازالت متدنية.

وكثيرا ما ترتبط أسباب هذه الوضعية بطبيعة الأنظمة السياسية وخياراتها الاقتصادية التي لا تكاد تخرج عن الاعتماد على الريع، و ممارسات سياسية بالية تعيق بروز كفاءات تتولى مسؤوليات التسيير على نحو يكفل تحقيق الأمن. مع العلم أن بروز وصعود تلك الكفاءات لا يمكن تحقيقه إلا في كنف المشاركة السياسية الشعبية في انتخابات نزيهة وحرة. وكلما كان هذا الخيار الديمقراطي مغيبا، كلما كان الأمن مهددا. وهكذا، تتشكل العلاقة الجدلية بين الأمن والديمقراطية.

1. جدلية الأمن الديمقراطي وإشكالية الاحتياجات الأمنية

يبدو مصطلح الأمن الديمقراطي دخيلا على المصطلحات المتداولة في حقل العلوم السياسية، لكنه يعبر عن ظاهرة أو حالة يمكن تفهمها عند التمعن قليلا في مدلول ذلك المصطلح المركب من كلمتي الأمن و الديمقراطية.

1.1. الأمن الديمقراطي: في دلالات المصطلح والظاهرة

يعتبر "الأمن الديمقراطي" من المصطلحات المركبة جديدة العهد بحقل العلوم السياسية، وبالرغم من احتماله لعديد التعاريف، فإنه يدور حول معنى متقارب ومتشابه، يأخذ بعين الاعتبار الأمن كحالة، والديمقراطية كشرط لتحقيق تلك الحالة.

إن الأمن الديمقراطي في تعريفي الخاص، هو حالة تعبر على الوضع الآمن للدولة في كنف القيم الديمقراطية، بمعنى هو الوضع الذي يتحقق فيه الأمن بكل مستوياته، من خلال الاحتكام للقيم الديمقراطية الأصيلة والعقلانية التي لا تتعارض مع خصوصيات

وضوابط الدولة والمجتمع، وعلى رأسها المشاركة السياسية، التي تؤسس لصعود الكفاءات، وتفعيل الرقابة ومحاربة الفساد، والنهوض بالاقتصاد، والتوزيع العادل للثروة، وتعميم مشاريع التنمية، وهو ما من شأنه أن يحقق توافق مجتمعي يمنع أي خروج عن أصول العمل السياسي النزيه، للحفاظ على مخرجاته المتمثلة في تلبية الحاجات الأمنية الإنسانية والقومية.

وما يجب توضيحه هنا أكثر، أن العبرة في المنطقة المغاربية بالنظر إلى خصوصياتها، هي بمدى تحقيق الأمن كأهم مخرجات الديمقراطية، وليس العبرة بالنضال من أجل ديمقراطية شكلية لا يرجى منها تغييرا نحو الأحسن.

ولتوضيح المسألة أكثر، وشرح ظاهرة الأمن الديمقراطي تحديدا، ارتأيت مطابقة الأخيرة بنظرية السلام الديمقراطي التي هي أكثر تداولا في حقل العلاقات الدولية.

ترى نظرية السلام الديمقراطي بأن الدول ذات الأشكال الديمقراطية الليبرالية للحكم، تكون أقل عرضة لخوض حرب مع بعضها البعض، مقارنة بدول غير ديمقراطية. ونفهم من هذا أن السلام الديمقراطي يعني تحقيق الأمن بين دول ديمقراطية على المستوى الدولي، انطلاقا من وجود توافق بينها نظير احتكامها لنفس القيم الديمقراطية، وتبنيها نفس الرؤى التي تعزز التعاون بينها، وتضمن لها مكاسب مطلقة، مما يجعلها تتجنب التصادم لإدامة تلك المكاسب.

وتأخذ ظاهرة الأمن الديمقراطي في اعتقادي نفس مسارات السلام الديمقراطي، إلا أن الفرق يكمن في كون فواعل الأمن الديمقراطي هي فواعل وطنية، تشمل المجتمع الوطني بكل مكوناته وفواعله الحاكمة وغير الحاكمة.

إن الأمن الديمقراطي على غرار السلام الديمقراطي يحتاج إلى تبني قيم ديمقراطية لإحداث توافق مجتمعي، وتحقيق صعود كفاءات قادرة على بلورة أفضل السياسات التي تلبي الاحتياجات الأمنية على أحسن وجه. والوصول إلى هذا الوضع الآمن يجعل الفواعل الوطنية - كما هو الشأن مع "السلام الديمقراطي"-تتجنب الصدام فيما بينها، قصد الحفاظ على الأمن، وإدامة المكاسب المحققة.

ويعقب بعض نقاد نظرية السلام الديمقراطي بأن الصفة البسيطة لكون الفواعل الدولية ديمقراطية بطبيعتها قد لا تكون السبب الرئيسي للميل التاريخي للسلام بين الديمقراطيات . و لعل نفس النقد يتكرر مع ظاهرة الأمن الديمقراطي، حيث هناك من يرى

بأن الديمقراطية ليست شرطا للأمن، بدليل وجود حالات أمن في بعض الدول دون وجود ديمقراطية. وفي الحقيقة يحمل هذا الرأي بعض المغالطات سواء على صعيد "السلام الديمقراطي" أو على صعيد "الأمن الديمقراطي". فالمتابع للشأن الدولي، يلاحظ أن المساس بالسلام الديمقراطي، ومن ثم التصادم والتدهور الأمني، مرده توقف دولة أو أكثر عن تبني الممارسات والقيم الديمقراطية. ونفس الأمر مع الأمن الديمقراطي في النطاق الوطني المحلي؛ فتوقف طرف أو أكثر من الأطراف الوطنية عن تبني القيم الديمقراطية في لحظة من لحظات تغليب مصلحته النسبية على حساب المصلحة المطلقة، سرعان ما يعصف بحالة الأمن، ويزعزع استقرار الدولة.

ويحاجج البعض بإمكانية تحقيق الأمن دون شرط الديمقراطية، لكن ذلك يبقى رهان صعب التحقيق، وإن تحقق فيبقى قاصرا ومؤقتا، لأن الأمن هنا ببساطة يتحقق في كنف قائد سياسي ذو قدرات استثنائية، ويتوقف مباشرة بغياب ذلك القائد. لكن الأمن الذي يتحقق في كنف مؤسسات وسياسات عامة يكون أكثر دواما، لأن المؤسسات والسياسات العامة تكون نابعة من اختيارات عقلانية للكفاءات الوطنية.

كما يرجع دوام الأمن إلى الاحتكام لإحدى أهم مخرجات الديمقراطية الجادة، وهي ثلاثية الرقابة والمساءلة والمحاسبة، فكلما تم تفعيل هذه الثلاثية، كانت هناك نتائج إيجابية فيما يخص تحقيق الحاجيات الأمنية وإشاعة الأمن. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن الصين وهي في كنف الحزب الواحد قامت بكل ذكاء وعقلانية بتفعيل ما يناسبها من قيم الديمقراطية، من قبيل صعود الكفاءات، والرقابة والمساءلة والمحاسبة ومحاربة الفساد، وكلها قيم من صميم أهداف الديمقراطية، وبذلك تمكنت من تحقيق الأمن، على عكس دول اعتمدت على ديمقراطية الواجهة، ولم تفعل حقا قيم الديمقراطية، ولهذا لم تحقق الأمن.

و بالنتيجة نقول، أن الأمن الديمقراطي يحمل دلالة تحقيق الأمن بالاحتكام إلى أهم القيم الديمقراطية التي تكون مخرجاتها صعود الكفاءات والرقابة و ومحاربة الفساد.

2.1.الأمن والديمقراطية وأسئلة الأولوية والاحتياجات الأمنية والسرية

تعد جدلية الأمن والديمقراطية من أقدم جدليات الدراسات الفلسفية والسياسية. وتتمحور حول الديمقراطية بكونها شرطا ضروريا للأمن، أو بكونها تهديد للأمن، ولا سبيل لتحقيقه إلا بكبح الحرية.

ولطالما حمل موضوع العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية، ثنائية الحرية والأمن كمكونين أساسيين للسياسات كونهما يعبران عن الطموحات الإنسانية، لكن التعامل مع المفهومين تم على أساس أنهما متناقضان، نظراً لاختلاف النظام القيمي لكل منهما. و هكذا، كان الدارسون لمعادلة الأمن والديمقراطية إما يفضلون النظام والأمن، أو الحرية والديمقراطية، على اعتبار إن كلا المفهومين يمكن تحقيقه فقط على حساب الآخر. وقد استمر النقاش حول تلك القضية في الدول الديمقراطية الحديثة، واعتبرت من المشكلات الرئيسية التي تواجه النظم السياسية، خاصة في الدول التي عانت ولا تزال تعاني من التوترات التي قد تحدث بين الاحتياجات الأمنية، مثل الحاجة إلى السرية فيما يتعلق بتفاصيل الخطط والعمليات العسكرية، ومتطلبات الديمقراطية في الجانب الآخر، وما يتعلق بمراقبة المواطنين لما يفعله المسئولون.[1]

وفي سياق الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والأمن ، تؤكد دراسات على أن غياب أو تدني مستوى التطور الديمقراطي يكون سبباً جوهرياً في حجب الولاء، وإثارة مسألة القبول لدى المواطنين، ودفعهم إلى رفض النظام السياسي سواء في بنائه الكلي أو في جزئياته.[2] وهكذا، يكشف تفسير العلاقة بين الأمن والديمقراطية وأولويتهما عن اتجاهين، أحدهما يرى أن اعتبارات الأمن القومي تتصادم مع متطلبات الديمقراطية، ويصعب المواءمة بينهما خاصة في أوقات الأزمات، أما الاتجاه الثاني فيرى أن هناك ارتباطا وثيقا بين الأمن القومي والديمقراطية، فتحقيق الأمن ضروري للحياة الديمقراطية، والديمقراطية تعزز الأمن القومي[3].

و بالرغم من توسع مفهوم الأمن، إلا أن إشكالية تحديد تعريفات واضحة لأمن الدولة والاعتبارات الأمنية مازالت قائمة، وقد أعطيت هذه الأخيرة معاني واسعة لتجنب القيود القانونية على حرية تصرف صانعي القرار في أوقات الاضطرابات والأزمات .

---

[1] الديمقراطية والأمن القومي، تاريخ النشر 2018/2/11، تاريخ التصفح 2021/05/10، في:
dlc.library.columbia.edu/catalog/ldpd:501022/bytestreams/content/content?download=true

[2] .عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، القاهرة، 1989)، ص ص 77 – 79.

[3] .حسام حربي، العلاقة بين الديمقراطية والأمن القومي، تاريخ النشر 29 مايو 2021، تاريخ التصفح، 2021/06/2،في:
https://www.elwatannews.com/news/details/5509149

ويربط المؤيدون لتوسيع سلطات التنفيذيين في أوقات الأزمات هذا التوسيع بمبدأ الضرورة و الحاجات الأمنية ، على غرار استعادة الأمن والنظام العام. غير أن الإشكال هنا يكمن في كون أي هدف اجتماعي يمكن أن يتم تقديمه على أنه هدف لأمن الدولة، وكل مصلحة يتم تقديمها على أنها حاجة أمنية أو خطر على الأمن وفقاً للتفسير الذاتي المتحيز من قبل الشخص الذي يتحدث باسم الأمن. لهذا، فإن رسم حدود الاعتبارات الأمنية وعدم التركيز على المتطلبات الأقل أهمية، يمكن أن يُقلل من خطورة تطبيق مصطلح "الاحتياجات الأمنية" كغطاء لأغراض لا صلة لها بأمن الدولة، مع العلم أن التوتر بين الاحتياجات الأمنية والأمن القومي يعتبر جزءاً من مشكلة أوسع هي كيفية الحفاظ على مراقبة ديمقراطية فعالة على الهياكل البيروقراطية، وهو أمر لا غنى عنه في الإدارة الفعالة للمجتمعات الديمقراطية.[4]

وفي ذات السياق، يُنظر إلى الأمن القومي وحق الشعب في المعرفة بكونهما لا يلتقيان؛ ففي حين ينظر البعض لرغبة الحكومة في الاحتفاظ بسرية المعلومات لحماية المصالح الشرعية للأمن القومي ، يرى آخرون أن قانونية مصالح الأمن القومي، تكون محميّة أكثر عندما يكون الشعب مُلمًّا جيداً بنشاطات الدولة، مما يحمي من إساءة الموظفين العموميين لسلطاتهم، و يُمَكّن العامة من المساهمة في صياغة سياسات الدولة، وهو بذلك يشكل عاملاً حاسماً في حماية الأمن القومي.

2.إشكاليات الأمن والديمقراطية في المنطقة المغاربية

1.2. إشكالية تحقيق التنمية بتبني الديمقراطية

خلصت دراسات تناولت تجارب دول العالم النامي في مجال التحول الديمقراطي إلى عدم تأييد النظرية القائلة بأن التحول الديمقراطي يعزز الأمن القومي ويصاحب التنمية الاقتصادية ويقويها. وذهبت إحدى الدراسات إلى أنه على الرغم من أهمية إجراء الانتخابات في عملية التحول الديمقراطي، خاصة فيما يتعلق برفع مستوى التكامل القومي، فقد قامت بعض الأنظمة باستغلال الانتخابات لإضفاء الشرعية على أنظمتها وإسكات الأصوات المعارضة.

وقد أثيرت مسألة تأثير العملية الديمقراطية في الدول النامية على تعزيز الأمن القومي لتلك الدول منذ أواخر السبعينيات، مع صعود موجة من التحول الديمقراطي

[4] .الديمقراطية والأمن القومي، مرجع سابق

بدأت بتحول ست دول في أمريكا الجنوبية نحو إعادة بناء أنظمة ديمقراطية. وقد واجهت تلك الدول العديد من التحديات السياسية والاقتصادية الصعبة، كان على رأسها التحدي المتمثل في العلاقات المدنية العسكرية.

وقد شهدت دول نامية محاولات للتحول الديمقراطي لأسباب مختلفة. ففي الجانب المحلي يمكن القول إن العديد من الحكومات العسكرية التي كانت في السلطة فقدت شعبيتها وبالتالي شرعيتها، حيث أن ضباط الجيش الذين قاموا بالثورات ارتكبوا نفس الأخطاء التي ارتكبها من سبقهم من الحكام المدنيين مثل الفساد وعدم التنظيم الذي تسبب في تراجع اقتصادي كبير. لكن الملفت للانتباه في تجارب عديد الدول النامية، أنها شهدت تحولا نحو السلطوية مرة أخرى بحجة أن تطبيق الديمقراطية لم يؤدي إلى شعور المواطنين بنتائج ملموسة في مجال حصولهم على السلع والخدمات، والمعاناة من الأزمات الاقتصادية التي زادت من حالات الاستياء الشعبي العام.[5]

وقد شهدت الدول المغاربية كمثيلاتها من الدول النامية، محاولات للانتقال إلى الديمقراطية، كان آخرها في إطار ما سمي بالربيع العربي، لكنها باءت في مجملها بالفشل مقارنة بثورات الانتقال الديمقراطي في أوربا الشرقية. فبعدما دفعت الحاجات الأمنية شعوب الدول المغاربية إلى السعي لتفعيل المسارات الديمقراطية لتلبية تلك الحاجيات، هاهي تلك المحاولات ترهن الأمن أكثر فأكثر، عما كانت عليه من قبل.

وإذا كانت أسباب اندلاع الربيع العربي تتشابه مع ثورات الانتقال الديمقراطي في أوروبا الشرقية، من حيث أنها كانت نابعة من أزمات اقتصادية أدت إلى احتقان اجتماعي فجّر ثورات سياسية، إلا أن التجربتين لم تكونا على نسق واحد، رغم تميزهما بالمفاجأة والسرعة، وبمطالب التغيير الجذري التي لا تقبل بإصلاحات جزئية.

إن أحد الأسباب الرئيسية التي ساعدت أوروبا الشرقية على التوجه نحو الاستقرار السياسي والاقتصادي، قبول شعوبها ونخبها السياسية والعسكرية مبدأ تداول الحكم، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع لحسم مسألة تنازع السلطة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، احتضنت أوروبا الغربية بلدان أوروبا الشرقية ضمن الاتحاد الأوروبي، ما ساعد على انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات واليد العاملة. كما ساعد

[5] الديمقراطية والأمن القومي، مرجع سابق.

انضمام دول من أوروبا الشرقية لحلف شمال الأطلسي على تركيزها على التنمية بدل مضاعفة ميزانية الدفاع، وتقليص دور الجيش في الحياة السياسية.

ولعب قرب أوروبا الشرقية من نظيرتها الغربية دورا في الاندماج الثقافي وتقبل التداول السلمي للسلطة بالانتخابات، واحترام حرية الرأي والتعبير. حيث قادت ثوراتها زعامات وأحزاب وحدت المعارضة وجنبتها الانقسام والتناحر. كما أن الوعي الشعبي بضرورة التحول الديمقراطي، وقوة المجتمع المدني والصحافة وأحزاب المعارضة، مهد لتحقيق الانتقال بأقل التكاليف البشرية والمادية. أما دول الربيع العربي، فهي تعاني من غياب زعامات تتمتع بالكاريزما وأحزاب قيادية جامعة للمعارضة، ما دفع التيارات المشاركة إلى الانشغال في مواجهة بعضها، وفي صراعات قبلية. كما أن فواعل خارجية لعبت دورا سلبيا، بتدعيم الثورات المضادة، خوفا من صعود تيارات لا تخدم مصالحها. ومن جهة أخرى، لم تتمكن الحكومات المتمخضة عن حركية "الربيع العربي" من تحقيق الإقلاع الاقتصادي المرجو، مما خلف خيبة أمل لشعوبها، استغلته الثورات المضادة لمحاولة تدوير نفسها والعودة مجددا إلى السلطة[6].

2.2. استمرار جدلية الأمن والديمقراطية مغاربيا بعد حركات 2011

لم تؤدي الحركات الشعبية في المنطقة المغاربية إلى تغيير ديمقراطي، وفي ضوء هذا المراوحة لنفس الوضع، فإن المنطقة المغاربية تواجه موجات ثانية من الاحتجاجات، لأن الظروف التي أدت إلى حركات 2011 لا تزال قائمة.

ويحمل مسار محاولة الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية عيوبا متنوعة حالت دون نجاحه. فعادة ما تحدث التحولات الديمقراطية في ظل ثلاثة شروط عريضة: يتمثل الشرط الأول بقيام الاصطلاحيون الديمقراطيون داخل نظام استبدادي متحلل بعقد صفقة مع المستبدين المتشددين لضمان سلامتهم وحماية مصالحهم الأساسية في مقابل السماح بإصلاحات جادة. وفي هذه الحالة، يعتبر التحول الديمقراطي ميثاقا تفاوضيا من الأعلى لإنقاذ البلاد من أزمة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية حادة. ويكمن الشرط الثاني في حدوث التحولات الديمقراطية أيضا بعد سنوات من المنافسة الانتخابية، فثقافة

---

[6].الانتقال الديمقراطي.. نجاح أوروبا الشرقية وتعثر الربيع العربي، تاريخ النشر 23.12.2020 ، تاريخ التصفح 2021/06/02، في:

https://www.aa.com.tr/ar

السياسة التنافسية والتسامح مع المعارضة في نهاية المطاف تترسخ وتؤدي إلى إجراءات ديمقراطية أكثر شفافية واستقرارا. أما الشرط الثالث فيتمثل في حدوث تحولات ديمقراطية نتيجة للضغط الشعبي والتعبئة المستمرة.

وعلى خلاف تونس التي يمكن القول أنها تمر بمرحلة انتقالية في ظل الشرطين الثاني والثالث، لم يحدث في الجزائر نوع من الاتفاق بين دعاة الإصلاح ومعارضيه، وافتقار الضغط الشعبي رغم نطاقه ومدته، إلى القيادة والرؤية السياسية الواضحة. بينما في المغرب، فقد جرى تصميم الانتخابات لاستيعاب النخب وتداولها في إطار استبدادي، وبالتالي من غير المرجح أن تؤدي الانتخابات إلى تطوير ثقافة ديمقراطية. وفي المقابل، فإن الضغط الشعبي من الأسفل ضعيف للغاية ومنقسّم ومدفوع بمطالب اجتماعية أكثر من تطلعات ديمقراطية.

وهكذا، تواجه المنطقة المغاربية موجات ثانية من الاحتجاجات، لأن الظروف الهيكلية التي أدت إلى حركات 2011 لا تزال قائمة. غير أن هذا لا يعني أن التحولات الديمقراطية وشيكة، إذ أن هناك عدة عوامل تفسر هذا المأزق؛ فمن ناحية، يصعب إعادة إنتاج الحركات الاجتماعية المتماسكة ذات التأثير السياسي الكبير بسبب استهلاكها لكثير من الطاقة، ومن ناحية ثانية تتطلب القيادة والتنظيم والالتزام والشجاعة والرؤية.[7]

ثانيا. جدلية الأمن والديمقراطية في الجزائر

تحمل التجربة الجزائرية في طياتها مفارقة الأمن بكونه سببا ودافعا لتبني تجربة ديمقراطية، وفي نفس الوقت تكون الديمقراطية سببا لتدهور أمني، يدفع إلى ممارسات تعطي الأسبقية لمبدأ الضرورة وأولوية الحاجة الأمنية.

1. التدهور الأمني يجلب الديمقراطية: أحداث 5 أكتوبر ومسار التعددية:

عرفت الجزائر انتفاضة شعبية ضد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم الازمة السياسية، هذه الانتفاضة كانت سبب في تبني دستور 1989 الذي نص لأول مرة على التعددية الحزبية

[7] عبد السلام المغراوي، المنطقة المغاربية تواجه موجة ثانية من الاحتجاجات ،تاريخ النشر 2021/02/18، تاريخ التصفح 2021/06/2، في:

https://www.maghrebvoices.com/latest-news//

1.1.انتفاضة 5 أكتوبر1988 كسبب للعملية الديمقراطية

تعتبر أحداث الخامس من أكتوبر 1988 بمثابة نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر ، فقد كانت الأكثر عنًفا منذ الاستقلال، وقد استلزمت إسراع الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد إطلاق إصلاحات لمعالجة الإختلالات الحاصلة.[8]

لقد تعددت الأسباب التي كانت وراء انفجار هذه الأحداث، غير أنها تعكس في مُجملها ضعف استجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية اقتصاديًا وسياسيًا . فعلى المستوى الاقتصادي، تبنت الجزائر منذ استقلالها إستراتيجية للتنمية أساسها التوجه نحو الاشتراكية، مُركزة على الصناعة والربط بين قطاعي النفط والصناعة الثقيلة، حيث حظي هذا الأخير بالنسبة الكبرى من الاستثمارات في الخطط الثلاثية والرباعية للتنمية .[9] لكن بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين"، شهدت البلاد توجها جديدًا، توقفت معه برامج التنمية التي بدأها، وحجة النظام الجديد في ذلك أن الجزائر استثمرت كثيرا في جانب صناعات ثقيلة لم تحقق أهدافها ونتائجها. وهكذا، تقرر التوجه إلى تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع الخاص، ومحاربة ندرة المواد الاستهلاكية باستيرادها من الخارج بكميات ضخمة، تحقيقا لشعار"من أجل حياة أفضل" .[10]

وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى ، فإن أول انخفاض لسعر البترول في الأسواق العالمية في تلك الفترة إلى ما دون عشرة دولارات، أحدث هزَّة كبيرَّة أفضت إلى أزمة اقتصادية سببت خللا في التوازنات الاقتصادية الكبرى.[11] وتزامنت أزمة البترول مع هزة نقدية بانخفاض سعر الدولار-عملة التداول في الصفقات البترولية - سببت هي الأخرى خسارة في المداخيل بالعملة الصعبة المقدرة بنحو 80 % بين سنوات 1985إلى منتصف 1991،ما نتج عنه تدهورًا في الحياة المعيشية، وعجزًا في تلبية المطالب الاجتماعية، التي ما فتئت تتصاعد مع استمرار الزيادة السكانية.[12] وهكذا، فقد انعكست

---

[8] منعم العمار،" الجزائر والتعددية المكلفة " في الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية، ط1 . مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت ، 1999 ، ص44 .

[9] حازم البنى، دراسات في الإنماء والتطور ، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1997 ، ص187 .

[10] محمد الميلي ، "الجزائر.... إلى أين"، مجلة المستقبل العربي، العدد271 ، 2001، ص 18

[11] نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالجزائر 1962-1990 ، دار الكتاب، الجزائر، 2000، ص170 .

[12] محمد الميلي، المرجع السابق، ص18 .

الأزمة الاقتصادية سلبا على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، بسبب عدم التناسب بين النمو الديموغرافي والطلب الاجتماعي على التشغيل والسكن والتعليم والصحة، وبين النمو الاقتصادي. وأسفرت عن انقسام مجتمعي بين أقلية غنية وأغلبية فقيرة، وانحلال الطبقة الوسطى التي تعتبر عماد الاستقرار السياسي والاجتماعي.[13]

كان ممكنا للدولة ونظامها تدعيم شرعيتهما عبر إشباع حاجيات الشعب المادية، لكن مع الانخفاض العالمي لأسعار البترول تحطمت العلاقة/العقد بين الشعب والدولة، ما جعلها نظامها في مواجهة الغضب الشعبي الكامن. فتخلي الدولة عن القطاع العريض من مواطنيها الذي يُشكل فيه الشباب النسبة الأكبر، ولدَّ لدى المُهمشين سلوكا عنيفا ضد مؤسسات الدولة ورموزها.[14]

أما على المستوى السياسي، فيمكن تفسير أهم العوامل التي قادت إلى أحداث أكتوبر 1988 بالتركيز على على طبيعة النظام السياسي الجزائري، وما صاحبه من احتكار للسلطة، وضعف المشاركة السياسية ضمن إطار شرعي مؤسسي.

فقد ظل النظام السياسي الحاكم حتى سنة 1988 ، مُعتمدًا على الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني قائد الكفاح المسلح ومحقق الاستقلال، وأكثر من ذلك المتحكم والمسيطر على الحياة السياسية والمجتمع. وقد أكدت المواثيق الوطنية والرسمية على أن جبهة التحرير هي المؤسسة الأولى المتصدرة لبقية المؤسسات، وهي المحتكرة لجميع أوجه النشاط السياسي، ما أعطاها دور الموجه والمرشد السياسي حتى صدور دستور1989 .[15]

كما تميز النظام السياسي الجزائري بشخصنة السلطة،[16] حيث يتميز فيها الرئيس/القائد بميزات خاصة، تجعله في مركز صدارة النظام السياسي .[17]

وظلَّ هذا المشهد السياسي الجزائري المتميز بشخصنة السلطة واحتكارها وسيطرة الحزب الواحد، مسيطرًا على الحياة السياسية إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 ، مما نتج عنه تراث

---

[13] خليل أحمد خليل، الجزائر ...الرعب المقدس ، دار الفرابي، لبنان ، ص93 .

[14] وناس المنصف ، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر :محاولة قراءة في انتفاضة أكتوبر 1988 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد191 ، 2005، ص 106 .

[15] خميس_____ حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة لتجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت،2003 ، ص145 .

[16] *Abd elkadar Yefsah, la question du pouvoir en Algérie , ENAP édition , Alger, 1990, P. 449.*

[17] منعم العمار، مرجع سابق ، ص .46

سياسي قائم على استبعاد قيام مؤسسات سياسية تمثيلية من أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني ،[18] وقد تسبب هذا الحال في اختناق و جمود الحياة السياسية، وأزمة المشاركة السياسية وما تنطوي عليه في الوقت نفسه من أزمة الشرعية.

فقد نتج عن أزمة المشاركة السياسية أزمة شرعية شكلت تهديدًا حقيقيًا للنظام السياسي، وهو الذي طالما استمد شرعيته - في خضم التجربة الاستقلالية -من الشرعية الثورية، التي كان هدفها الأساسي إخراج البلاد من التبعية والتخلف، وتحقيق الاندماج الاجتماعي والتكامل والوحدة الوطنية وبناء الدولة .[19] وشكلت بذلك أزمة المشاركة السياسية الناجمة عن غياب الإطار المؤسسي الشرعي لاحتواء المشاركة وما ترتب عنها من أزمة شرعية، تحديا للنظام السياسي الذي لم تكن له القدرة على الاستجابة لها ومعالجتها بأسلوب ديمقراطي، لأنه لم يكن يملك أصلا أي تقاليد ديمقراطية.[20]

وقد ساهمت المعطيات المشار إليها في تصاعد حركات احتجاجية وسعت الفجوة بين"الدولة /النظام" و"المجتمع"، وانعكست في أحداث أكتوبر 1988، التي عبرت عن حجم الكبت الاجتماعي والمعاناة في ظل تدهور مستوى المعيشة .[21]

وقد تزامنت الأسباب الداخلية لولوج التجربة الديمقراطية، مع عوامل خارجية تمثلت في تداعيات تفكك الاتحاد السوفييتي ، و مشروطية المؤسسات المالية الدولية بضرورة إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، كشروط مسبقة لتقديمها أي مساعدات مادية للدول التي تشهد أنظمة سياسية سلطوية . وهكذا، قادت هذه الأحداث والظروف مُجتمعة، النظام السياسي الجزائري للبحث عن مخرج تمثل في الإصلاح الدستوري، وإقرار دستور1989 الذي فسح المجال لاستحداث مواقع حزبية بمختلف توجهاتها السياسية . وتوجهت الجزائر نحو إتاحة مزيد من الحرية السياسية لمختلف

---

[18] ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي :علاقات التفاعل والصراع،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص 184

[19] علي خليفة الكواري وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية مركز دراسات الوحدة العربية، ط، بيروت1 ،2003 ، ص55 .

[20] الزبير عروس وأحمد زايد، النخب الاجتماعية :حالة الجزائر ومصر، مكتبة مدبولي، مصر ، 2005 ، ص . 122

[21]المنصف وناس،" الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر :محاولة في قراءة في انتفاضة أكتوبر" 1988 ، المستقبل العربي،191 ،1995، ص106 .

القوى السياسية،بما في ذلك التيار الإسلامي الذي تزعمته الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي تمحور صراعها مع السلطة حول المشروعية السياسية بالأساس .[22] فقد اعتمدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ البداية على خطاب خاص أكسبها قاعدة شعبية واسعة ونجاح كبير، مستخدمة لغة تركز على إخفاقات الدولة وفشلها في مجالات عديدة،[23] و قدمت نفسها كمعبر رئيسي عن مجتمع التهميش.[24]

و بالفعل، حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتصارا ساحقا في أول انتخابات محلية وتشريعية، لتتوجه بعدها للمطالبة بانتخابات رئاسية . وبين مؤيد لهذا الانتصار وتأكيده احترام إرادة الشعب ومساندة المسار الانتخابي والاستعداد للتعايش مع الجبهة الإسلامية، تحركت في المُقابل قوى سياسة أخرى من أحزاب لائكية وحركات نسوية، لتمنع هذا التحول في مسار الجزائر ،[25] وهكذا، أُعلن عن حل المجلس الشعبي الوطني، واستقالة الرئيس بن جديد من منصبه في 11 جانفي1991، واتخاذ الجيش قرارا يؤكد فيه على احتمال اتخاذ اجراءات قصوى لحماية الدولة الجمهورية، و الانفتاح الديمقراطي .[26] وبالفعل، دفعت تطورات العملية الديمقراطية في مطلع التسعينيات بالجزائر إلى توقيف المسار الانتخابي، فبعد مُشاورات مُكثفة مع الحكومة والمجلس الدستوري أصدر مجلس الأمن بيانا أعلن فيه استحالة مُتابعة العملية الانتخابية، مما يعني تعليق الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية والرئاسية التي ينص الدستور على إجرائها في مهلة 45 يوما من استقالة رئيس الجمهورية.[27] وهو ما أعاد الجدل حول أولوية الأمن.

2.1.اختلالات ديمقراطية التسعينيات تديم هشاشة الأمن

---

[22]إدريس الكنوري،" إسلاميو المغرب العربي، تاريخ ومراجعات"، تاريخ النشر 17 /2020/12، تاريخ التصفح 2021/06/05، في:

http//www.Kefaya.org

[23]نور الدين زمام، مرجع سابق ، ص197 .

[24]علي الكنز، حول الأزمة :دراسات حول الجزائر والعالم العربي ، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990 ، ص . 250

[25]احمد الرشيدي، المؤسسة التشريعية في العالم العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية،ط1،، القاهرة 1997، ص90 .

[26]خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار ، منشورات الخبر، مطبعة الشهاب، الجزائر، 1999 ، ص208 .

[27]أحمد الرشيدي، المرجع السابق، ص ص90 .-91

يرى متابعون للشأن الجزائري مطلع التسعينات، أن إلغاء الانتخابات يمكن تفسيره في ضوء تحكم الأنظمة في المسار الديمقراطي حسب توجهاتها. حتى أن هناك من يؤكد على أن "الديمقراطية هي لعبة في أيدي الأنظمة، وأن الأنظمة تلغي الديمقراطية إذا لم تكن في صالحها".[28] ويبرز تسلسل الأحداث كيف أن النظام السياسي أعاد للواجهة جدلية أولوية الأمن. فبعد تنكر للديمقراطية طيلة عقود من الزمن وعدم الترخيص بشيء منها إلا بعد الاضطرار لذلك، وجد النظام نفسه مدفوعا إلى إيقاف العملية الانتخابية بدعوى حماية الديمقراطية، وإعلان حالة الطوارئ وغلق المجال السياسي، عندما فازت قوة سياسية أبدت معارضتها العلنية والصريحة للنظام القائم .[29]

وهكذا، تم التراجع عن التجربة الديمقراطية بحجة حماية الدولة والدفاع عن الديمقراطية، بعدما كان هناك ترحيب بالإصلاح، لأنه أعطى فرصة لتجاوز أزمة أكتوبر. فقد كان الجيش يتابع الوضع السياسي بحذر كبير، بسبب الخطاب الراديكالي الذي كانت تتبناه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكان يخشى انهيار الدولة الوطنية بمعناها التقليدي، وقد عبر على أنه لن يبقى مكتوف الأيدي إذا أدى الوضع السياسي إلى تهديد مؤسسات الدولة. ومن جهتها، لم تكن الجبهة الإسلامية تولي الاهتمام الضروري لإشارات الجيش التحذيرية، معتبرة أنها قادرة على السيطرة على الدولة بفضل تجنيد الشارع. وبالفعل، شنت إضرابا عاما في جوان 1991، تسبب في سقوط حكومة الإصلاحات، و لم يبق في الساحة السياسية إلا الجيش والجبهة الإسلامية، ولأن الجيش أكد أنه لن يقبل بتجاوز بعض الحدود، قرر إلقاء القبض على عباسي مدني و علي بن حاج.

ورغم هذه التطورات، فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ديسمبر 1991 بالانتخابات التشريعية، وكانت بمثابة آخر مغامرة انتخابية و ظهور شرعي لها، فبعد نحو شهرين قررت وزارة الداخلية حلها. و هكذا، جاءت مواقف جبهة الإنقاذ كذريعة لتوقيف التجربة الديمقراطية تحت شعار حماية الدولة والدفاع عن الديمقراطية[30].

---

[28] عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق"، مجلة المستقبل العربي، 226، 1997، ص 60

[29] صالح بلحاج، " الدستور والدولة "مجلة الديمقراطية، 19 ،(2005)، ص118.

[30] عابد شارف، تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر تراوح مكانها ، تاريخ النشر، 2013/2/4، تاريخ التصفح 2021/06/05، في:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324111427173780.html

واستمرت الحياة السياسية في الجزائر على نفس النمط رغم التعددية السياسية، وخلفت تراكمات أفضت إلى ما عرف بالحراك الشعبي 22 فيفري، والذي رفعت فيه مطالب تتمحور حول تفعيل القيم الأساسية للديمقراطية بما يكفل المشاركة السياسية الحقيقية في كنف انتخابات نزيهة وشفافة، ومحاربة الفساد و تفعيل الرقابة والمساءلة، وصعود الكفاءات الكفيلة بتحقيق النهوض الاقتصادي والخروج من التبعية للريع البترولي، وتنويع الاقتصاد والاستثمار في العنصر البشري، وكلها محددات كفيلة بتحقيق الأمن بكل مستوياته والحفاظ عليه. غير أن متابعتنا لمسار الحراك، يجعلنا نقف على نفس الأسباب التي أدت إلى فشل المسار الديمقراطي لمطلع التسعينيات وعلى رأسها طبيعة الخطاب السياسي، والعلاقات المدنية العسكرية وعملية المشاركة السياسية، التي نتناولها وغيرها ضمن المحور الموالي.

2.شروط إنجاح العملية الديمقراطية وتحقيق الأمن في الجزائر

1.2.طرق الانتقال الديمقراطي التي يمكن الاستلهام منها

انطلاقا من واقع تجارب الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا، خلصت بعض الأدبيات إلى بلورة أربعة طرق رئيسة للانتقال، تتمثل في الأنماط التالية:[31]

1.1.2. الانتقال من الأعلى:

يتم هذا الانتقال من داخل النظام القائم، حيث يهندسه و يقوده الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة، وعادة ما يبدأ بتوفر أسباب موضوعية تؤثر سلبا على شرعية السلطة، وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية. وعملية الانتقال من أعلى غالبا ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي، كمقدمة للانتقال الديمقراطي. وقد تأتي بعد ذلك مرحلة ترسيخ الديمقراطية. وعلى العموم، فإنه في ظل حالات الانتقال الديمقراطي من أعلى، غالبا ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، ومحدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية الانتقال.

---

[31] لمزيد من التفاصيل، انظر : عبد الفتاح ماضي،" مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية،" في: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، 2009، ص ص. 47 – 79

2.1.2. الانتقال من الأسفل:

يتم الانتقال من الأسفل بطريقتين، إما نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم عبر التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، و تجبر النظام على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي. ويتم عبر انتقال تقوده قوى المعارضة اثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو الإطاحة به .

وبصفة عامة، يعكس هذا النمط من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكم وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، وتصدع النخبة الحاكمة، وتخلى الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ووجود تأييد شعبي واسع للمعارضة. وعادة ما تتوافق قوى وأحزاب المعارضة على خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض النظام التسلطي.

3.1.2. الانتقال من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة :

يحدث هذا الانتقال على "أرضية اتفاق" يتم التوصل إليه عبر مفاوضات ومساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة. وغالبا ما يأتى كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها وهي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية. من جهتها، تبدو قوى المعارضة غير قادرة على الإطاحة بالنظام، وبالتالي لا تجد بديلا غير التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. ويُلاحظ أن المفاوضات والمساومات بين الجانبين جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة، وممارسات قمعية من جانب السلطة. وقد حدث هذا النمط من الانتقال في بلدان عديدة مثل بولندا وجنوب أفريقيا والسلفادور ونيكاراجوا.

وقد أكدت خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على أن طريقة الانتقال تؤثر على نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد الانتقال، حيث أن الانتقال السلس والسلمي الذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة، أو بعيد إطاحة النظام بواسطة

انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرص أفضل لاستمرار وترسخ النظام الديمقراطي الناشئ. بالمقابل، فإن الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية[32] .

2.2. النمط المرجح للانتقال الديمقراطي الآمن في الجزائر

يستدعي البحث في النمط المرجح للانتقال الديمقراطي في الجزائر العودة إلى الأنماط المذكورة سابقا.

1.2.2. الانتقال من الأعلى:

يمكن القول أنه كانت هناك محاولة لتبني هذا النمط من الانتقال في بدايات حراك 22 فيفري، وقد جاءت في شكل عرض متأخر للرئيس بوتفليقة بتفعيل إصلاحات، وهو عرض لم يكن ليعبر عن قناعة حقيقية للنخبة الحاكمة، كونه جاء اضطرارا وتحت ضغط الحراك، و جاء كمحاولة لاستدراك إغفال ورقة الشارع التي تضمنت رفض استمرار تلك النخبة الحاكمة في تولي الحكم. كما أن عرض الإصلاحات و الانتقال الديمقراطي لم يأتي من جناح إصلاحي داخل النظام القائم، على اعتبار أن النظام الحاكم والأجنحة الداعمة له كانت مع خيار العهدة الخامسة على الرغم من بقاء كل ملامح الفشل والاختلالات التي شابت رسم السياسات العامة في العهدات الرئاسية السابقة، ولعل نظام الحكم والأجنحة الداعمة له (أحزاب الموالاة المنادية بالعهدة الخامسة) كانت مقتنعة من خلال دعم العهدة الخامسة بأن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي تضر بمصالحها، و أن الاستمرارية والإبقاء على الوضع الراهن أقل كلفة .

لكن السؤال المطروح فيما يخص نمط الانتقال من أعلى ضمن حالة الجزائر هو كالتالي: ماذا لو كان الجناح الإصلاحي داخل النظام السياسي يتمثل في المؤسسة العسكرية؟ هل يمكن القول أن الحالة الجزائرية تحمل بعض ملامح الشروع في الانتقال من أعلى؟

---

[32] رجح غاري ستراديوتو و سويان غويو احتمالية نجاح التدخل العسكري أو فشله في نقل الديمقراطية

Gary A. Stradiotto and Sujian Guo," Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes," International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4(December 2010),

النقطة الثانية المرتبطة بنمط الانتقال من أعلى تتمثل في كون ميزان القوى غالبا ما يكون لصالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم المعارضة بالضعف، ومحدودية قدرة التأثير في إدارة عملية الانتقال. وهنا يجدر بنا طرح السؤال الثاني المتعلق بمعادلة التمثيل والقوة، ما ذا لو كانت المؤسسة العسكرية هي النخبة الحاكمة فعلا، في حين الطرف الثاني لا يتمثل في المعارضة وإنما في الطرف الشعبي المتمثل في الحراك؟ هل يمكن القول أن التوافق المدني العسكري، يعزز فرص تفعيل الانتقال من أعلى؟

2.2.2. الانتقال من الأسفل:

نلاحظ أن ملامح هذا النوع من الانتقال الديمقراطي مجسدة نوعا من حيث النتائج والتنازلات الأولية التي حققتها الاحتجاجات الشعبية. ويعكس هذا النمط من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بسبب محددات سبق ذكرها، من جملتها تصدع النخبة الحاكمة، وتخلى الجيش عن مساندة النظام. و في حالة الجزائر يستدعي تعزيز هذا النمط من الانتقال عدم إرسال رسائل للمؤسسة العسكرية التي تخلت عن مساندة النظام السابق وشرعت في محاسبة قياداته، بأنها رقم غير مهم في معادلة التغيير، وأنها هي الأخرى معنية بالمحاسبة والتنحي. بمعنى من الأفضل أن تكون الخيارات عقلانية و براغماتية، ومراعاة توافق الطرفين واستشعار قوة كل طرف بقوة الطرف الآخر، وهو ما يمهد الطريق للنمط الثالث من أنماط الانتقال الديمقراطي.

3.2.2. الانتقال من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة:

غالبا ما يأتي هذا الانتقال كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى؛ فالنخبة الحاكمة تقتنع بأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها بأقل كلفة في حال الاستمرار في سياسات غير ديمقراطية. وقوى المعارضة من جهتها لا تجد بديلا غير التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة للانتقال إلى الديمقراطية. و يبدو هذا النمط مرجحا أكثر في الجزائر، لكنه مرتبط بشرط عدم دخول المؤسسة العسكرية و الطرف المدني في متاهات التقليل من شأن بعضهما البعض، و السقوط في مستنقع التخوين، والتوعد والوعيد. وهكذا، فإن هذا النمط يأخذ ببعض محددات النمط الثاني وكثيرا من محددات النمط الثالث، وكلاهما يتحدثان عن طرفي معادلة، حددهما الباحث في طرف مدني وطرف

عسكري يتمثل في المؤسسة العسكرية وقياداتها؛ وعليه فإن الانتقال الديمقراطي يمر عبر ضبط العلاقات المدنية- العسكرية ويأخذ في الحسبان ما يلي:

- تشير تجارب الانتقال الناجحة إلى أن التركيز في مرحلة الانتقال يكون منصبًا على وجود بديل وطني يتسلم السلطة، ولا يتم في هذه المرحلة فتح الملفات المتصلة بالعلاقات المدنية العسكرية. فهناك دولا شهدت عمليات عفو عام ومصالحة وطنية ضمن ما عرف بإجراءات العدالة الانتقالية، لأن بناء المستقبل بضمانات قانونية ومؤسسية لعدم عودة النظام القمعي يعتبر أهم من فتح ملفات الماضي الذي يهدد مسار الانتقال ذاته.[33]

- تؤكد عديد تجارب الانتقال إلى أن معالجة العلاقات المدنية – العسكرية تتطلب وقتًا قد يمتد لسنوات، ففي إسبانيا استغرق الأمر نحو سبع سنوات، وفي حالات أخرى احتاجت البلاد لأكثر من عقد من الزمان كما في حالتي الأرجنتين والبرتغال. وهذه المعالجة تعتمد على عوامل كثيرة. فمن ناحية، يؤثر دور الجيش في مرحلة الانتقال وعلاقته بالقوى السياسية في مرحلة ما قبل الانتقال على شكل العلاقات المدنية-العسكرية بعد الانتقال. كما أن التنازلات (الرسمية وغير الرسمية) التي تقدمها القوى السياسية للجيش قبل الانتقال تؤثر بالسلب على قدرتها على التفاوض بعد الانتقال. ففي البرتغال كانت عملية الانتقال في مجملها في يد الجيش ولهذا استغرق الأمر سنوات ولا يزال للجيش بعض المميزات حتى الآن. أما في اليونان وفنزويلا فقد كانت عملية الانتقال في يد المدنيين. ولم يلعب الجيش دورًا كبيرًا في الانتقال في اسبانيا، ولهذا انتهى الأمر لصالح المدنيين. و لعب الجيش في دول أخرى دورًا محوريًا في جميع المراحل كما في تايلاند ونيجيريا. وفي الحالة المصرية استلم الجيش السلطة بعد الإطاحة بالنظام القديم وانفرد بتقرير مسار المرحلة الانتقالية ما أدى إلى ارتباك هذا المسار.

- عادة ما تتأثر عملية معالجة العلاقات المدنية العسكرية بعوامل عدة، مثل شرعية وقوة الحكومة المدنية المنتخبة، وحجم الدعم الشعبي الذي تمتلكه.

---

[33] عبد الفتاح ماضي ، "**العلاقات المدنية -العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي**"، مؤتمر تحولات الديمقراطية في العالم العربي، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، 28 /6/ 2012، ، تاريخ النشر 2014/04/24، تاريخ التصفح 2021/06/05، في:
http://www.abdelfattahmady.net/index.php/research/conferences-and-seminars/-2014-04-24-.html

- الحاجة إلى نوع من الشراكة السياسية بين القوى السياسية لمعالجة المسألة والتفاوض مع الجيش حول مستقبل العلاقات المدنية العسكرية، بالإضافة إلى الطريقة التي تتم بها التفاوض مع الجيش؛ هل تقدم كل الطلبات مرة واحدة (كما في الأرجنتين فكانت النتيجة التعثر لفترة طويلة)، أم يتم الأمر بشكل تدريجي(كما في اسبانيا والبرازيل).

- فتح قنوات للحوار بين المدنيين والعسكريين؛ ففي معظم الحالات الناجحة كان من الأهمية توفير آليات للتفاعل بين الطرفين، واعتماد وسائل يتمكن من خلالها المدنيون من معرفة مطالب العسكريين وأبعاد القضايا الإستراتيجية، ووسائل يمكن للعسكريين من خلالها معرفة متطلبات بناء دولة ديمقراطية ووضعهم داخلها، وغيرها من متطلبات بناء الثقة بين المدنيين والعسكريين لتقوية الديمقراطية. [34]

- تقديم ضمانات للمؤسسة العسكرية، وذلك أخذا بمقاربة براغماتية تتمثل في تشجيع المؤسسة العسكرية على مواصلة تحييد ومحاسبة المتورطين في قضايا الفساد الاقتصادي والسياسي، على ألا يطال ذلك المؤسسة العسكرية ويمس بقدسيتها.

خاتمة

يحمل مصطلح الأمن الديمقراطي دلالة أساسية تتمثل في كون الأمن كحالة، تتحقق في كنف تفعيل بعض القيم الديمقراطية الرئيسية على الأقل بشكل حقيقي . ويكفي أن نأخذ من تلك القيم الديمقراطية قيمة المشاركة السياسية الشفافة والنزيهة. إن المشاركة السياسية على هذا النمط، تكون كفيلة بصعود أحسن الكفاءات، وتساعد على تفعيل الرقابة والمساءلة والمحاسبة، وتؤدي إلى تنويع الاقتصاد وترشيد النفقات، وتلبية الحاجات الأمنية للدولة والمجتمع، على تنوع تلك الحاجات.

إن المتابع لتجارب الدول التي سبقت الدول المغاربية ونجحت في العملية الديمقراطية، يلاحظ أنها راهنت على ضبط العلاقات المدنية العسكرية. ولأن الجزائر والدول المغاربية كغيرها من تلك الدول التي سبقتها في المسار الديمقراطي، تحمل نفس الملامح تقريبا، فإنها مطالبة بالاستلهام من نفس الحلول.

لقد أبانت التجربة الجزائرية لتحقيق الأمن الديمقراطي منذ نهاية الثمانيات، عن انخراط المؤسسة العسكرية في العملية الديمقراطية بدرجات متفاوتة، وهدفها في ذلك مراعاة

[34] عبد الفتاح ماضي، "العلاقات المدنية -العسكرية ، مرجع سابق

الأمن القومي، ولهذا كان يتم اتخاذ قرارات كلما كان هناك تهديد للأمن القومي. ومقابل ذلك، كان الطموح الشعبي يتمثل في تبني قيم الديمقراطية الكفيلة بإحداث قطيعة مع ممارسات الماضي، وتحقيق الأمن بكل تجلياته.

وقد واكبت المؤسسة العسكرية هذا الطموح الشعبي، ولم تتردد في تحقيق بعض ملامحه الهامة، كما كان الشأن خلال الحراك الشعبي الذي انطلق ذات 22 فيفري. لكن سرعان ما كان يتخلل هذا التوافق بين الشعب والمؤسسة العسكرية ما يفسده في كل مرة، وبالتالي يعطل المضي أكثر فأكثر في تجسيد أهداف الديمقراطية.

وانطلاقا من تجارب عديد الدول التي سبقت الجزائر في رسم مستقبلها السياسي، يبدو أنه من الأحسن ضبط العلاقات المدنية العسكرية في جو من الثقة المتبادلة، وعلى نحو يستبعد الإقصاء، لأن الإقصاء لا يخدم هدف الأمن على المدى المتوسط والبعيد.

ولأن قناعة التغيير الإيجابي والحرص على الأمن القومي الجزائري تتقاسمها كل الأطراف الجزائرية المدنية منها والعسكرية، فإن تفعيل الديمقراطية كسبيل لتحقيق ذلك الأمن، يحتاج إلى ضبط العلاقات المدنية العسكرية في جو من الثقة والتنازلات العقلانية والبراغماتية، بالاستلهام من تجارب الدول الأخرى التي سبقت الجزائر، والاستفادة من دروس الماضي، وثغرات التجارب التي مرت بها الجزائر.

إن تحقيق الأمن الديمقراطي في الجزائر يستدعي الأخذ من قيم الديمقراطية ما لا يتعارض وخصوصيات وضوابط المجتمع الجزائري، وهو ما من شأنه أن يكفل الأمن بدل أن يهدده أكثر فأكثر. كما يحتاج الأمر إلى بعض الشروط، نذكر منها مايلي:

- إبرام عقد اجتماعي يتضمن الاحترام المتبادل بين جميع المكونات الوطنية،
- تعزيز المشاركة السياسية الشعبية بترقية العمل السياسي والحزبي الذي تم تمييعه.
- توفير بيئة آمنة، عبر تبني خطاب غير إقصائي، ولا يتخلله العداء والتهديد والتوعد،
- رسم حدود الاعتبارات الأمنية وعدم التركيز على المتطلبات الأقل أهمية للتقليل من خطورة تطبيق مصطلح "الاحتياجات الأمنية" كغطاء لأغراض لا صلة لها بأمن الدولة، وتتسبب في تعطيل تجسيد ما نحتاجه من قيم ديمقراطية لتحقيق إصلاح سياسي وإقلاع اقتصادي، كفيل بتحقيق تنمية شاملة ومجابهة كل أنواع التهديدات الأمنية.

المراجع:

الكتب

احمد الرشيدي، المؤسسة التشريعية في العالم العربي،مركز البحوث والدراسات السياسية،ط1،، القاهرة 1997.

الزبير عروس وأحمد زايد، النخب الاجتماعية :حالة الجزائر ومصر، مكتبة مدبولي، مصر ، 2005 .

ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي :علاقات التفاعل والصراع،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001.

حازم البنى، دراسات في الإنماء والتطور ، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1997 ، ص187 .

خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار ، منشورات الخبر، مطبعة الشهاب، الجزائر، 1999 .

خليل أحمد خليل، الجزائر ...الرعب المقدس ، دار الفرابي، لبنان .

خميس____ حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة لتجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت،2003 ، ص

عبد الفتاح ماضي،" مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية،" في: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، 2009.

عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، القاهرة، 1989.

منعم العمار،" الجزائر والتعددية المكلفة " في الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية، ط1 . مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت ، 1999 .

علي الكنز، حول الأزمة :دراسات حول الجزائر والعالم العربي ، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990 .

علي خليفة الكواري وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية مركز دراسات الوحدة العربية، ط، بيروت1 ،2003 .

نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في الجزائر 1962-1990 ، دار الكتاب، ط1، 2002الجزائر.

Abd elkadar Yefsah, la question du pouvoir en Algérie , ENAP édition , Alger, 1990.

المقالات

المنصف وناس،" الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر :محاولة في قراءة في انتفاضة أكتوبر" 1988 ، المستقبل العربي،191 ،1995.

صالح بلحاج،" الدستور والدولة "مجلة الديمقراطية،19 ،2005.

عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق"، مجلة المستقبل العربي، 226، 1997.

محمد الميلي ، "الجزائر.... إلى أين"، مجلة المستقبل العربي، العدد271 ، 2001.

وناس المنصف ، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر :محاولة قراءة في انتفاضة أكتوبر 1988 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد191 ، 2005.

Gary A. Stradiotto and Sujian Guo," Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes," International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4(December 2010.

الأنترنت:

إدريس الكنوري،" إسلاميو المغرب العربي، تاريخ ومراجعات"، تاريخ النشر 17 /2020/12، تاريخ التصفح 2021/06/05، في:

http//www.Kefaya.org

الديمقراطية والأمن القومي، تاريخ النشر 2018/2/11، تاريخ التصفح 2021/05/10، في:

dlc.library.columbia.edu/catalog/ldpd:501022/bytestreams/content/content?download=true

الانتقال الديمقراطي.. نجاح أوروبا الشرقية وتعثر الربيع العربي، تاريخ النشر 23.12.2020 ، تاريخ التصفح 2021/06/02، في: **https://www.aa.com.tr/ar**

حسام حربي، العلاقة بين الديمقراطية والأمن القومي، تاريخ النشر 29 مايو 2021، تاريخ التصفح، 2021/06/2،في:

https://www.elwatannews.com/news/details/5509149

عابد شارف، تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر تراوح مكانها ، تاريخ النشر، 2013/2/4، تاريخ التصفح 2021/06/05، **في:**

https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324111427173780.html

عبد السلام المغراوي، المنطقة المغاربية تواجه موجة ثانية من الاحتجاجات ،تاريخ النشر 2021/02/18، تاريخ التصفح 2021/06/2، في:

https://www.maghrebvoices.com/latest-news//

عبد الفتاح ماضي ، "**العلاقات المدنية -العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي**"، مؤتمر تحولات الديمقراطية في العالم العربي، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، 28 /6/ 2012، ، تاريخ النشر 2014/04/24، تاريخ التصفح 2021/06/05، في:

http://www.abdelfattahmady.net/index.php/research/conferences-and-seminars/-2014-04-24-.html